القول الفصل
في
الإسناد إلى (الأفعال والجمل)
دراسة في ضوء الخلاف النحوي

بحث مشترك

د. عايدة بنت سعيد البصلة

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة الأميرة نورة

د. غالية بنت عبدالعزيز المسند

أستاذ النحو والصرف المساعد

جامعة الأميرة نورة

تمهيد

إن مسألة الإسناد إلى الاسم مسألة تداولها النحاة قديماً وحديثاً وأجازوها، فذكروا من علامات الاسم: الإسناد إليه(وقوعه مبتدأً أو فاعلًا)، وأما مسألة الإسنادإلى الفعل والجملة فقد تباينت أراؤهم فيها، و لم يركزوا على المصطلح الدقيق في المسألتين وأشاروا لذلك ب: (الإخبار عن الفعل، والجملة) و(وقوع الجملة فاعلة أو نائبة عن الفاعل)، كما أنهم لم يفصلوا بينهما بدقة، ولم يتوسعوا في ذكر الخلاف والحجاج، فقد تأولوا تلك الشواهد التي وردت فيهما، وخرجوها على أوجهٍ تناسب موقفهم من الخلاف ومدارسهم في هذه المسألة، كما أن ابن هشام ذكر وَهْمَ ابن مالك وأبي حيان في (أن الفعل يخبر به لا يخبر عنه)؛ ولحظنا أن أبا حيان قد اهتم بنقل الخلاف في في هذه المسألة في بعض كتبه ومن ذلك:

١- قال في التذييل والتكميل: (وذهب بعض النحويين إلى أن الفعل قد يجوز الإخبار عنه، واستدل على ذلك بقول بعض العرب: ..... والصحيح أن الفعل لا يخبر عنه، وظاهر ما استدلوا به الإخبار عن الجملة لا الفعل وحده، وأما الإخبار عن الجملة فثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لايجوز ذلك، وإليه ذهب المبرد والفارسي وجمهور البصريين وصححه بعض أصحابنا، والثاني: أنه يجوز، وإليه ذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين، أجازوا: يعجبني يقوم زيد..... والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها، نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعلم أقام عبد الله أم بكر...)[١]

٢- وقال في البحر المحيط: (وفي كون الجمل تقع فاعلة خلاف، مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسمًا أو ماهو بتقديره، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة، وأجازوا: يعجبني

---

[١] انظر: التذييل التكميل: ١/٥٤، ٥٥، ٥٦.

يقوم زيد.....أي: قيام أحدهما، ومذهب الفراء وجماعة: أنه إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب، وعلق عنها، جاز أن تقع في موقع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله، وإلا فلا، ونسب هذا لسيبويه، قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقا..)[1]

٣- وقال في البحر أيضاً: (...والمفعول الذي لم يسم فاعله فظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي..... إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة، وليس مذهب جمهور البصريين)[2]

لذلك كانت فكرة هذا البحث إظهار مسألة الإسناد إليهما، (أي: وقوع الفعل والجملة مبتدأين، وفاعلين) بشكل واضح جلي مع تدقيق النظر فيها، والترجيح في ضوء مايظهر لنا من أدلةٍ بعد الدراسة والبحث، علمًا بأن المراد بالإخبار الإسناد وليس (الخبر).

ولقد قسمنا هذا البحث إلى مبحثين:

الأول: ويشمل :

١- مسألةالخلاف في الإسناد إلى الفعل.

٢- مسألةالخلاف في الإسناد إلى الجملة.

الثاني: ويشمل:

١-الدراسة والتحليل: في ضوء حدود المصطلحات التي توضح الخلاف، وتحليل نصوص العلماء وآرائهم.

٢- عرض آراء ابن مالك وابن هشام لمعرفة سبب وصف رأي ابن مالك بالوهم.

ثم خاتمة أجملنا فيها أهم نتائج هذا البحث.

---

[1] انظر: البحر المحيط: ٤٦/١، ٤٧ ونفسه تقريباً في الارتشاف: ١٣٢١/٣، والمغني : ٢٤٢/٥، وانظر: في المسألة: شرح شذور الذهب: ١٨٥، الهمع: ١٦٤/١ وفي نسبة الرأي للبصريين ائتلاف النصرة: ١٣٧.

[2] انظر: البحر المحيط: ٦٤/١

المبحث الأول:

١- مسألة (الإسنادإلى الفعل):

إن الخلاف بين النحاة في مسألة (الإخبار عن الفعل)، جاء على النحو التالي:

١-المذهب الأول، ونسب لبعض النحويين، ونسب للكوفيين [١]، أن الفعل قد يجوز الإخبار عنه، أي: الإسناد إليه، واستدلوا على مذهبهم بما يلي:

- قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۚ الٓمٓ ۚ الٓمٓرٰ ۚ حٰمٓ ۚ كٓهٰيٰعٓصٓ ۚ طٰسٓمٓ ۚ يٰسٓ ۚ الصَّٰٓفَّٰتِ ۚ صٓ﴾[٢].

- قوله تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ۚ وَالطُّورِ ۚ وَالنَّجْمِ ۚ﴾[٣].

- قول بعض العرب: «تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» [٤].

- قول معاوية[٥]:

وما رَاعني إلا يسير بِشُرطةٍ وَعَهْدي به قَيْناً يَفُشُّ بِكِيرِ[٦]

---

[١] انظر: التذييل والتكميل: ٥٤/١. (حيث نسبه أبو حيان للبعض، ونسبه للكوفيين د.حسن هنداوي محقق الكتاب) في هامش رقم : ٨ ، وأحال لبعض المصادر.

[٢] سورة يوسف الآية: ٣٥.

[٣] سورة الروم من الآية :٢٤.

[٤] هذا من أمثال العرب ،ويروى (تسمعُ – تسْمَعَ – وأن تسمع – ولأن تسمعَ) يضرب لمن خبره خير من مرآه.
انظر: الأمثال لأبي عبيد: ٩٧-٩٨، مجمع الأمثال: ١٢٩/١، شرح الأبيات المشكلة ٤٣٩-٤٩٩، ٥٣٥، سر الصناعة ٢٨٥/١، ٢٨٨، التذييل والتكميل ٥٤/١، شرح شذور الذهب: ٢٤.

[٥] هو: معاوية بن خليل النصري من بني أسد.
انظر: شرح أبيات المغني ٣٠٤/٦-٣٠٨، الخزانة ٥٨٤/٨.

[٦] البيت بلا نسبة في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٤٠-٥٣٥، الخصائص ٢٣٤/٢. شرح المفصل ٢٧/٤، التذييل والتكميل ٥٥/١ .
والمعنى: راعني أو أفزعني أو أعجبني (على التهكم) والقين: الحدَّاد، ويفش: يخرج ما في الكير من الريح، والكير: رمدّ أو جلد غليظ ينفخ فيه الحداد النار.

فقالوا في الشاهد الأول:

- إن (بدا) فاعله (ليسجننه)، وهو فعل.

- وفي الثاني إن (يريكم) فعل، وأخبر عنه بـ(من آياته). والمعنى: ومن آياته رؤيتكم البرق، أو يريكم البرق مستقراً من آياته.

- وفي الثالث: إن (خيرٌ) خبرٌ عن (تسمعُ)، وهو فعل.

- وفي الرابع: إن (يَسيرُ) فاعل(راع) والتقدير: ما راعني إلا سَيْرُ [١].

٢-المذهب الثاني وهو مذهب جمهورالنحويين[٢]: وهم يرون أن الفعل لا يخبر عنه[٣]، أي: لايسند إليه، وأن ظاهر ما استدل به الفريق الأول من الإخبار عن الجملة لا الفعل وحده، فهم يرون أن المبتدألا يكون إلا اسمًا وأيده أبو حيان[٤]

وذكر أبو حيان أن ظاهر مذهب ابن مالك[٥] – رحمه الله – أن الإخبار إذا كان بتأويل يجوز في غير الاسم، وقد مثّل ابن مالك بما هو في تأويل الاسم مما هو مقرون بحرف مصدري، نحو قوله تعالى: ﴿آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الأَنْعَامِ﴾[٦] وبما هو جملة، نحو قوله تعالى: ﴿الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ﴾[٧] الدُّخَانِ﴾[٧] وأما قولهم: (تسمع بالمعيدي) فهو بتأويل (أن تسمع) بمعنى: سمعك بالمعيدي.

---

[١] انظر: التذييل والتكميل١/٥٤-٥٥.
[٢] انظر: التذييل والتكميل ١/٥٥.
[٣] انظر: التذييل والتكميل ١/٥٥.
(٤))انظر: التذييل والتكمييل: ١/٥٥
[٥] المرجع السابق ١/٥٥.
[٦] سورة البقرة من الآية :١٨٤.
[٧] سورة الأعراف من الآية :١٩٣.

وفي شرح التسهيل قال ابن مالك: (قد تقدم أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسماً نحو: زيد كاتب، وزيد معرب، ويكون غير اسم نحو: ﴿ آلٓمٓ ۚ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ فخيرٌ خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى، فلو قلت: (أن وتصوموا)، ناصب ومنصوب لكان إخباراً باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى و المخبر عنه في اللفظ غير اسم، قوله تعالى: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ قال تعالى: ﴿ ﴾[1] أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، ولذا لم أُصَدِّر حَدَّ المبتدأ بالاسم؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صدرته بما عدم عاملاً لفظياً ليتناول الاسم وغيره) (٢).

فهنا دليل واضح على منعِ ابن مالك الإخبار عن الفعل بالمعنى الذي ذكره النحاة

فهو يريد بـ(مخبر عنه): مسندًا إليه، ويرى أن هذا اللفظ المسند إليه قد يكون اسما، أو غير اسم، وأن الإسناد قد يكون للفظ المخبر عنه، وقد يكون لمعناه.

وقال أصحاب هذا الفريق: إن قوله تعالى: ﴿ حٰمٓ ۚ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾[3] تقديره: سواء عليكم دعاؤكم، وفي قوله: ﴿ آلٓمٓ ۚ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾[4] تقديره: صومكم خير لكم، فكل ذلك المبتدأ ليس باسم، ولكنه في تأويل اسم[5]، وقالوا في قول العرب: (تسمعُ) ما ذكرت من أن التقدير: (أن تسمع)، فحذفت أنْ، وأن المعنى سمعك بالمعيدي(٦). وكل ذلك يعتمد على جواز كون المبتدأ اسمًا صريحًا فقط، أو جوا ز كونه اسماً مؤولًا .

---

(١) سورة البقرة من الآية:٦. ويس من الآية :١٠.
(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٧.
(٣) سورةالأعراف من الآية: ١٩٣.
(٤) سورة البقرة من الآية: ١٨٤.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ١/٥٤.
(٦) انظر: التذييل والتكميل ١/٥٤.

٢ـ مسألة (الإسناد إلى الجملة):

إن الخلاف في مسألة (الإخبار عن الجملة)، جاء على النحو التالي:

١ـ مذهب المبرد[١] والفارسي[٢] وجمهور النحاة البصريين[٣]:

أنه لا يجوز الإخبار عن الجملة(٤)، وهو المشهور عند ابن هشام(٥).

وتأولوا الأدلة كالتالي:

* **قوله تعالى:** ﴿ القَصَصِ العَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ ﴾[٦]:

قالوا: إن الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أي: البداء(٧).

كما قال محمد بن بشير الخارجي(٨):

لعلـــك والموعـــود حـــق لقـــاؤه بـــدا لَـكَ في تلـك القلـوصِ بـداءِ[٩]

ونظير ذلك قول مجنون ليلى:

---

[١] انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٩/٢، المقاصد الشافية: ٥٤١/٢، التذييل والتكميل: ٥٥/١.

[٢] انظر: شرح الأبيات المشكلة ٤٣٩، ٥٣٦، ٤٩٩.

[٣] انظر: البحر المحيط: ٤٦/١، ٤٧، التذييل والتكميل ٥٥/١، الارتشاف ١٣٢١/٣.

[٤] التذييل والتكميل: ٥٥/١. وانظر: شرح المفصل ٧٢/٧.

[٥] المغني ٤٢٨/٢.

[٦] سورة يوسف الآية :٣٥.

[٧] انظر: التذييل ٥٦/١، وشرح الأبيات المشكلة ٢٥٦-٢٥٧، ٥٤٦، المغني ٤٢٨/٢.

[٨] هو محمد بن بشير الخارجي كما في شرح أبيات المغني ١٩٣/٦، ١٩٥، والبيت في السمط: ٧٠٥، ٧٠٦ منسوب إلى رجل من مزينة.

[٩] البيت بلا نسبة في: أمالي القالي:٧١/٢، شرح الأبيات المشكلة ٢٥٦، ٥٤٦، الخصائص ٣٤٠/١، التذييل ٥٧/١.

إذا اكتحلت عيني بعينك مَسَّها بخير، وجَلَّى غمرةً من فؤاديا(١)

أي: مَسَّها الاكتحال.

ويكون في ﴿يسٓ﴾ إذا ذاك ما يلي من الأوجه(٢):

– أن تكون جملة مفسرة للضمير؛ فلا محل لها من الإعراب، والجملة قد تفسر المفرد عند العرب، كقول الله تعالى: ﴿لُقۡمَٰنَ ٱلسَّجۡدَةَ ٱلۡأَحۡزَابِ سَبَإٖ فَاطِرِ يسٓ﴾ (٣).

– أن (ليسجننّهُ) في موضع المفعول به لفعل مضمر، تقديره: قالوا ليسجننّه.

– أن (ليسجننّهُ) جوابٌ لـ (بدا)؛ لأن أفعال القلوب تضمنها العرب معنى القسم، فتُتلقى بما يُتلقى به القسم.

– أن يكون فاعل (بدا) ضميراً يعود على المصدر المنسبك من قوله: ﴿ٱلتَّوۡبَةِ يُونُسَ هُودٖ﴾، أو على المصدر المفهوم من قوله (ليسجنَّ)، أو على المصدر الدال عليه السجن في قوله: ﴿ ﴾ ﴿سُورَةُ ٱلۡفَاتِحَةِ﴾(٤)، فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سجنه مقسمين لَيَسْجُننه، وهو استحسان أبي حيان(٥) .

وأما سيبويه فقد قال: (لأنه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم

---

(١) البيت في ديوانه ٩٥، ٢٩٩، والتذييل والتكميل ١/٥٧.
(٢) انظر: التذييل التكميل١/٥٧.
(٣) سورة آل عمران من الآية :٥٩.
(٤) سورة يوسف من الآية: ٣٣.
(٥) انظر: التذييل والتكميل١/٥٧.

هذا)[1].

فهو لم يقبل أن يكون (ليسجننه) في موضع الرفع لفاعل (بدا)(٢)، وكأنه منع كون الجملة فاعلاً مطلقاً، ويمكن حمل كلامه على مذهب من فصّل القول (الفراء وجماعة).

* قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ٱلطُّورِ ٱلنَّجۡمِ﴾ ، الجار والمجرور (من آياته) متعلق بـ (يُريكم) أي: يريكم البرق من آياته(٣).

وفي ذلك يقول ابن جني: (والفاعل لا يكون إلا اسمًا صريحًا محضًا، وهم على إمحاضه اسماً أشد محافظة من جميع الأسماء، ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض، وهو قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فتسمع كما ترى فعل، وتقديره أن تسمع، فحذفهم (أن) ورفعهم (تسمع) يدل على أن المبتدأ قد يكون عندهم غير اسم صريح، وإذا جاز هذا في المبتدأ على قوة شبهه بالفاعل، فهو في المفعول الذي يبعد عنهما أجوز، فمن أجل ذلك ارتفع الفعل في قول

طرفة بن العبد :

ألا أيهـا الزاجـري أحضـر الـوغى وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلـدي[4]

وأجاز سيبويه في قولهم: (-مره يحفرها) أن يكون الرفع على قوله : ((مره أن يحفرها) فلما حذفت (ان) ارتفع الفعل بعدها...)(٥)

---

[1] الكتاب ٣/١١٠.

[2] انظر: حاشية الكتاب ٣/١١٠ واللسان (ب.د.ا).

[3] انظر: التذييل والتكميل١/٥٧.

[4] البيت في ديوانه: ٢٧، الكتاب ٣/٩٩، معاني الأخفش ١/١٢٦، الأصول لابن السراج: ٢/١٣٦، الهمع: ٢/١٧، الخزانة ١/١١٩-١٢١، الدرر اللوامع: ٢/١٢.

[5] انظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٨٥.

*** قولهم: (تسمع بالمعيدي) المراد: أن تسمع، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل، وكذلك قول الشاعر: (ما راعني إلا يسيرُ) والتقدير: (أن يسير)، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل، كقول طرفة السابق:**

ألا أيهـــا الزاجـــري أحضـــر الـــوغى .....

برواية الرفع.

٢- مذهب هشام[١] وثعلب[٢] والزمخشري[٣] وجماعة من الكوفيين[٤]:

أنه يجوز الإخبار عن الجملة، واستدلوا على مذهبهم بتلك الشواهد التي تقدمت في الإخبار عن الفعل عند من أجاز ذلك في المسألة الأولى التي ذكرناها(٥). وأما تحقيق قول الزمخشري، فقد قال الزمخشري: في قوله تعالى: تعالى: ﴿المَائِدَة الأَنْعَام الأَعْرَاف الأَنْفَال التَّوْبَة يُونُس هُود يُوسُف الرَّعْد إِبْرَاهِيم الحِجْر﴾[٦]، **وقوله:** ﴿الفُرْقَان الشُّعَرَاء النَّمْل القَصَص العَنْكَبُوت العَنْكَبُوت الرُّوم لُقْمَان السَّجْدَة الأَحْزَاب سَبَإ فَاطِر يس الصَّافَّات صٓ الزُّمَر غَافِر فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُف الدُّخَان﴾[٧]: **(فإن قلت: كيف صح أن**

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي. انظر: في ترجمته: بغية الوعاة ٣٢٨/٢. وانظر: في نسبة الرأي له: الخصائص ٤٣٥/٢، شرح الأبيات المشكلة ٥٣٦، المقاصد الشافية: ٥٣٨/٢، والتذييل ٥٦/١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥١.

(٢) انظر: في نسبة الرأي له: التذييل: ٥٦/١، والمغني ١١٧/٥، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٥١.

(٣) انظر: الكشاف ١٨١/١، ونحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق: ٩٣ .

(٤) انظر: التذييل والتكميل٥٦/١.

(٥) انظر: التذييل ٥٦/١، المغني ١١٧/٥-١١٨.

(٦) سورة البقرة الآية:١١.

(٧) سورة البقرةالآية: ١٣ .

أن يسند (قيل) إلى (لا تفسدوا)، و(آمنوا)، وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت: الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناد إلى لفظه، كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام، فهو نحو قولك: أُلِف ضرب من ثلاثة أحرف، ومنه: زعموا مطية الكذب)(١) فالزمخشري يرى أن جملة (لاتفسدوا في لأرض) وجملة (آمنوا) في محل رفع لأنها قامت مقام الفاعل، لأنها هي المقول في المعنى، وهذا عنده من الإسناد اللفظي(٢)، وقال ابن الحاجب: (الجملة الواقعة بعد القول(٣)، إذا بني لما لم يسم فاعله، يقوم مقام الفاعل، كقوله تعالى: (وإذا قيل لهم...) وكذلك ما أشبهه، لأن القول تحكى بعده الجمل في موضع نصب بالاتفاق...)(٤) وجاء في الإيضاح في شرح المفصل: (ومتعلق القول في المعنى هو القول، وإنما فيه خصوصية تذكر خاصيته فيتوهم أنه متعلق بها وليس كذلك)(٥)، وقال أبو البقاء: (القائم (القائم مقام الفاعل (مصدر) وهو القول، وأضمر لأن الجملة بعده تفسيره، والتقدير: وإذا قيل لهم قول هو: لا تفسدوا....)(٦) وفي الآية الكريمة التي استشهد بها العلماء ما يلي من الأوجه:

١-من يرى أن الفاعل جملة وعليه الزمخشري، وهو من الإسناد اللفظي لأنه لايختص بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف(٧).

---

(١) انظر: الكشاف: ١٨١/١، حيث قصد لفظ(ضرب)، ولفظ (زعموا) فأسند إليه.

(٢) انظر: الكشاف: ١٨١/١، البحر: ٦٤/١، الدر المصون: ١١٩/١.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢١٢٧/٤، والدرالمصون: ١١١/١ورأيهم بأن الجمل تحكى بعد القول. القول.

(٤) انظر: الأمالي النحوية: ٢٣٦/١.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٢/٢، ٥٣.

(٦) التبيان: ٢٥.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب: ١٨٦، والبحر: ٦٤/١.

٢-من يرى أن أن القائم مقام القول مصدر مضمر والجملة تفسره، لأن الجملة لا تكون فاعلا، وعليه أبو البقاء والفارسي وأبو حيان(١).

٣-من يرى جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده ذهب إلى أن (لهم) نائبٌ عن الفاعل، وهم الكوفيون والأخفش.(٢)

٣- مذهب الفراء[٣]، و مذهب جماعة من النحويين[٤]:

يرون أنه لابد من التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل، أو مفعول لم يسم فاعله، لفعلٍ من أفعال القلوب والفعل معلّق عنها، نحو:

- **ظهر لي أقام زيد أم عمرو.**
- **عُلم أقام عبدالله أم بكر.**

ومنعوا ذلك في نحو:

- **يَسُرُّني يخرجُ عبدالله.**

وإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه.

وقد نسب هذا القول إلى سيبويه(٥)، وذكر أبو حيان أن كلام سيبويه(٦) سيبويه(٦) يحتمل ذلك، وتكلم عن ذلك ابن هشام وأجازه في القول المعلق

---

(١) انظرالتبيان: ٢٥، والبغداديات: ٥٦٧، والبحر: ٦٤/١.

(٢) انظر: المغني: ٤٠٣/٢، وفي نسبة الرأي للكوفيين: انظر: شرح الجمل: ٥٣٩/١، وشرح التسهيل: ١٢٨/٢، ١٢٩شرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢، شرح الكافية: ٢١٩/١.

(٣) انظر: المعاني: ١٩٥/١-٣٣٣/٢، التذييل والتكميل: ٥٦/١، المغني ١١٧/٥، المقاصد الشافية: ٥٣٩/٢، الهمع ١٦٤/١،إعراب الجمل وأشباه الجمل:١٥٢. وفي المعاني: ٤١٥/١ ما ظاهره موافقته للجمهور.

(٤) انظر: التذييل ٥٦/١.

(٥) انظر: التذييل ٥٦/١، المغني ٤٢٨/٢.

(٦) انظر: الكتاب ١٤/١.

بالاستفهام على تقدير أن المسند إليه مضاف محذوف لا الجملة(١) ورَدَّ ما ذهبوا إليه.

– وآراء الفراء في كتابه (المعاني)؛ جاءت في مواضع ليست قليلة وصريحة في إعلان الرأي، وهي:

– «والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة واللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومنّ، وكذلك قوله: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ الۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الۡعَٰلَمِينَ أَمۡ يَقُولُونَ افۡتَرَىٰهُۖ بَلۡ هُوَ الۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [السجدة: ١-٣] **وهو في القرآن كثير، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان صواباً»** [٢].

– «لو أدخلت العرب (أن) قبل (ما) فقيل: علمت أن ما فيك خير، وظننت أن ما فيك خير، كان صواباً. ولكنهم إذا لقى شيئاً من هذه الحروف أداة مثل (أن) التي معها الاسم أو استفهام...، اكتفوا بتلك الأداة فلم يدخلوا عليها (أن)، ألا ترى أن قوله: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ الۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الۡعَٰلَمِينَ أَمۡ يَقُولُونَ افۡتَرَىٰهُۖ بَلۡ هُوَ الۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [السجدة: ١-٣] **... الآية﴾ لو قيل: أن ليسجننه، كان صواباً**[٤]**».**

– «فنقول: وعدتك أن آتيك، ووعدتك لآتينك، ومثله ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ الۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الۡعَٰلَمِينَ أَمۡ يَقُولُونَ افۡتَرَىٰهُۖ بَلۡ هُوَ الۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [السجدة: ١-٣] **... الآية﴾ وإنّ (أن) تصلح في مثله من الكلام، وقد فسر في غير هذا الموضع**[٥]**».**

---

(١) انظر: المغني ٥/١١٨-١١٩، وإعراب الجمل /١٥٢.
(٢) سورة يوسف الآية :٣٥.
(٣) المعاني: ١/٣٢٨.
(٤) المعاني: ٢/٢٠٧.
(٥) المعاني: ٢/٢٥٨.

– «وهو قليل أن تعطل (أظن) من الوقوع على (أن)» [١].

– «لأن العرب تقول: الحق لأقومن، ويقولون :عزمة صادقة لآتينك؛ لأن فيه تأويل: عزمة صادقة أن آتيك، ويبين ذلك قوله: ﴿القَصَصَ العَنكَبُوتِ الرُّومِ ... الآية﴾، ألا ترى أنه لابد لقوله :(بدا لهم) من مرفوع مضمر» [٢].

– «قوله: ﴿ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ﴾[٣]، المعنى فيه: ينادون أن مقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم يوم القيامة... ولكن اللام تكفي من أن تقول في الكلام (ناديت أن زيداً قائم) (ناديت لزيد قائم)، ومثله ﴿القَصَصَ العَنكَبُوتِ الرُّومِ ... الآية﴾ اللام بمنزلة أن في كل كلام ضارع القول مثل: ينادون، ويخبرون وما أشبه ذلك»[٤].

– وكذلك تحدث عن كلام العرب (عسيت أذهب) و(أريد أقوم معك)، وقال فيه: (إنه يجوز ذلك في (ظن) إذا كان الفعل للمذكور و(أن) فيهما مضمرة، وإن كان اسما لأن الخِلقة لأن، أي الأصل أن يقترن الخبر بأن)[٥].

– وقال: (وقوله: ﴿ ﴾[٦] يبين لهم إذا نظروا (كم أهلكنا) و (كم) في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام: أو لم يبين لك من يعمل خيرا يجز به، فجملة الكلام فيها معنى رفع، ومثله أن تقول: قد تبين لي

---

[١] المعاني :٢/٢٥٩.
[٢] المعاني: ٢/٤١٢-٤١٣.
[٣] سورة غافرمن الآية :١٠.
[٤] المعاني: ٣/٦.
(*) لا توجد مشكلة في استقامة الفاعل فلا يجوز (أظن يقوم زيد)؛ إذ لا صاحب للفعل، انظر: شرح الأبيات المشكلة ٥٢١.
[٥] انظر: المعاني ١/٤١٤-٤١٥.
[٦] سورة طه من الآية :١٢٨.

أقام عبدالله أم زيد، في الاستفهام معنى رفع، وكذلك قوله: ﴿الٓمٓ حٰمٓ عٓسٓقٓ حٰمٓ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ﴾[1] ، فيه شيء يرفع (سواء عليكم)، ولا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم، ودعاؤكم تبين الرفع الذي في الجملة)[2].

– وقال: (وقوله: ﴿أَلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[3]، معناه: كي لا تقولوا: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾، مثل ما قال : ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[4][5]

– كل هذه المواضيع تدل على جواز مجيء الجملة فاعلة عنده، لأن المعنى عنده رفع، ولكن يبقى الحكم عليها وعلى مذهبه بدقة، بعد الفهم الدقيق لنصوصه.

---

(1) سورة الأعراف من الآية: ١٩٣.

(2) انظر: المعاني : ٢ /١٩٥.

(3) سورة المائدة من الآية: ١٩.

(4) سورة النساء من الآية :١٧٦.

(5) المعاني : ٣٠٣/١.

المبحث الثاني:

١- الدراسة والتحليل:

إن النظر الدقيق في المسألتين السابقتيين يقودنا إلى مايلي:

*** أن أبا حيان كان من أكثر العلماء اهتمامًا بمسائل الخلاف، فقد فَصَل بين الإخبار عن الفعل والإخبار عن الجملة، وهذا التفصيل والحجاج لم نقف عليه بهذا العرض عند غيره من النحاة[١]. كما أن الإخبار عن الفعل يعود حقيقة إلى الإخبار عن الجملة وهذا ما أكده أبو حيان.**

فقد ذكر ذلك بعض العلماء، كابن السراج حيث قال: (ولا يجوز الإخبار عن (ضربته)، في هذه المسألة لأنه فعل وجملة، والأفعال والجمل لايخبر عنها، لأنك إذا أخبرت احتجت أن تضمر ماتخبر عنه، والفعل لا يضمر، وكذلك الجملة لأن ذلك محال)[٢].

وقال الفارسي: (الدلالة على أن الجمل لا تقوم مقام الفاعل، أن الفعل نكرة، كما أن الأحوال والتميز نكرة، وأنها لا تتعرف أبدا، كما لا تتعرف الحال والتمييز أبدا، فكما لا يجعلان فاعلين، لأن الفاعل مما يلزم إضماره، وإذا وجب إضماره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تقم مقام الفاعل، لأنها لو أقيمت مقامه لزم إضمارها والكناية عنها، وإضمارها والكناية عنها لا يصح، لأنها لا تكون معارف.....)[٣]

وقال أبو البقاء:(وإنما لم يجزأن تكون الجملة فاعلاً لثلاثة أوجه:

أحدها:أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها.

---

[١] انظر: التذييل والتكميل ١/٥٦.

[٢] انظر: الأصول: ٢/٢٩٩.

[٣] انظر: المسائل البصريات: ١/٧٢٢.

والثاني: أن الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لايصح،والألف واللام لا تدخل عليها.

والثالث:أن الجملة قد عمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل فيها الفعل، لا في جملتها ولا في أبعاضها، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا)[1].

وقال الزجاجي: (أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إنَّ)بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟..... وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، نحو: ضرب زيدًا عمرو، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: إن زيدًا أبوه قائم، وإن زيدًا ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: إن زيدًا يركب، وإن عبد الله ركب؟ أرأيتم فعلًا وقع موقع الفاعل بدلًا منه نائبا عنه؟ وماأرى كلامكم إلاينقض بعضه بعضا)[2]

- جاء في دقائق التصريف تحت عنوان: (حكم في ارتفاع الأفعال)

(اعلم أن الأفعال ترتفع إذا وقعت مواقع الأسماء، لأن ما كان عاملًا في الاسم لم يعمل في الفعل، فمهما وقعت موقع الاسم فهي رفع، وإنما ارتفعت لأنها صارت بمنزلة المبتدأ، إذا قلت: زيد أخوك، لأن المبتدأ ارتفع بالابتداء لما فقد العوامل كلها سواه، فالرفع قوله عز وجل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿الْكَهْفُ مَرْيَمَ طٰهٰ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ﴾[4].... رفع كله لأن هذه المواضع

---

[1] اللباب في علل الإعراب: ١٥٢/١ ، ١٥٣.

[2] انظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٥.

[3] سورة آل عمران من الآية :٣٩.

[4] سورة المائدة من الآية: ١.

من مواضع الأسماء.... ﴿قَسَمًا بِالذَّارِيَاتِ الطُّورِ الْبَحْرِ﴾[١].... وهو مرفوع كله..... فلما حذف (أن) صار الفعل في موضع الاسم فارتفع ولم تعمل (أن) المضمرة.....)[٢].

والمواضع التي ذكرت الإسناد للجملة كثيرة لكنها غير مفصلة.

*** إن هاتين المسألتين تعتمدان على ما يلي:**

١-تعريف النحاة لكل من: الاسم والفعل والحرف، والفاعل ونائبه، والمبتدأ، الخبر.

٢-تعريفهم للمسند والمسند إليه.

٣-خلاف النحاة في الاسم الواقع مبتدأ أو فاعلا أو نائباًعنه، إذا كان مؤولًا، أهو اسم أم محمول على الاسم؟ ولبيان الرأي الصحيح سنحلل ذلك كالتالي:

١- تعريف النحاة للاسم والفعل والحرف:

- حد الاسم[٣]: قال ابن مالك: (فالاسم كلمة يسندُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها)[٤]. وقال الزجاجي: (ألا ترى أنا لم نقل: إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ولا يتغير المسمى به، وإنمااختلاف المعاني الداخلة عليها هوأن تكون فاعلة مرة ومفعولة أخرى،..... وتكون مخبرة مرة ومخبرًا عنها أخرى، ....)[٥]

---

[١] سورة الروم من الآية: ٢٤.

[٢] انظر: دقائق التصريف: ١٣١-١٣٢، والشواهد كثيرة ومنها قول طرفة المذكور في البحث.

[٣] إن سيبويه لم يحد الاسم بحد يفصله عن غيره، ولكنه مثل له، فقال: (والاسم: رجل وفرس) انظر: الكتاب ٢/١.

[٤] شرح التسهيل :٩/١.

[٥] انظر: الإيضاح في علل النحو٨١.

وشرح أبو حيان هذا التعريف – أقصد تعريف ابن مالك– قائلاً: (يُسْنَد الحكمُ الذي هو لمدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: زيد عاقل، أسندت العقل الذي هو لمدلول زيد إلى لفظ زيد، وأجريته عليه، وهو من حيث المعنى لمدلوله؛ لأن المسند إليه العقل، إنما هو مدلول زيد لا لفظه، وقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه الخاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، واحترز بذلك من الفعل والحرف، فإنه لا يسند ما لمعناهما إلى أنفسهما) [(١)].

وقال أبو حيان: (وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره... لأن النحويين حدوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حده بأمر عارضٍ له حالة التركيب وهو خاصة من خواصه حالة التركيب وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأن الحدود) [(٢)].

وقال ابن مالك: (ويعتبر الاسم بندائه ....وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه، أو إضافة..)[(٣)]

وقال أبو حيان: (وصلاحيته.....مثال ذلك: زيد قائم، وغلام زيد. واحترز بقوله: بلا تأويل مما صلح لإخبار ولإضافة وليس باسم، لكنه في تأويل الاسم نحو: ﴿الشُّورَىٰ الزُّخْرُفُ﴾ وقوله: ﴿آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ ...﴾ وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ ...﴾ تقديره: سواء عليكم دعاؤوكم، وصومكم خير لكم، ويوم نسير الجبال، فقال: بلا تأويل لأن ذلك مختص بالاسم، وأما إذا كان بتأويل فيوجد في غير الاسم، وكذلك تسمع بالمعيدي.....، أي: أن تسمع

---

(١) التذييل والتكميل ١:/٤٥.

(٢) التذييل والتكميل:/٤٥-٤٦.

(٣) التسهيل وشرحه :١/٩، ١٠، و التذييل والتكميل١ /٥١.

بمعنى: سمعك بالمعيدي.)[١]

وفي الإيضاح العضدي قال الفارسي: (فما جاز الإخبارعنه من هذه الكلم الثلاث فهو اسم)[٢]

- حد الفعل:

يقول ابن مالك: (والفعل كلمة تُسندُ أبداً، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه) [٣].

وعلق أبو حيان بقوله: (وقد عدل المصنف في حد الفعل عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب، لا بما هو حد ذاتي للماهية، مع غموض قوله: (قابلة لعلامة فرعية المسند إليه) [٤]**. وقال الفارسي: (وأما الفعل فما كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، مثال..)**[٥]

- حد الحرف:

عرّف ابن مالك (الحرف) بـ: «والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً لا بنفسها ولا بنظير» [٦].

قال أبو حيان شارحاً: (ومعنى قوله: لا تقبل إسناداً فصل يخرج الاسم والفعل... أي: لا تسندُ ولا يُسْنَدُ إليها... وقوله: وضعياً احتراز من الإسناد غير الوضعي، فإنه لا يصلح لكل لفظ) [٧].

---

(١) التذييل والتكميل: /٥٤.
(٢) الإيضاح في علل النحو: ٥٢.
(٣) شرح التسهيل :١/٩.
(٤) التذييل والتكميل:١/٤٧-٤٨.
(٥) الإيضاح العضدي: ٥٢.
(٦) شرح التسهيل :١/١٠.
(٧) التذييل والتكميل:١/٤٩.

- حد الفاعل: جاء في شرح كتاب الحدود للفاكهي: (ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه، بالأصالة وأسند إليه على جهة : قيامه به، أو وقوعه منه)[١] وقال الفاكهي شارحًا: (هو ما، أي: اسمًا ولو مؤولاً.....وأسند، يعني ذلك الفعل التام أو شبهه، إليه على جهة قيامه به، وإن لم يكن واقعاً منه: ك(علم زيد، و(مختلف ألوانه)[٢] و(أولم يكفهم إنزالنا)[٣]، أو على جهة وقوعه منه: ك(قام زيد، وبكر قائم قائم أبوه، ...)[٤]

- وقال في الكليات: (الفاعل: كل اسم أسند إليه فعل أو اسم، فهو فاعل)[٥]

- وفي الإيضاح: (وحقيقته في صناعة النحو: أنه كل اسم تقدمه فعل مقر على صيغته، مسند إليه)[٦]

- وفي التسهيل: (وهوالمسند إليه فعل، أو مضمن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة، إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين، وحكما إن جر بأحدهما، أو بإضافة المسند وليس رافعه، الإسناد خلافًا لخلف، وإن قدم ولم يدل مايطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه ففاعل مضمر يفسره الظاهر خلافاً لمن خالف)[٧] وقال في الشرح: (الفاعل يكون اسما نحو: (تبارك الله)[٨]، وغير اسم نحو: ﴿فَاطِرِ يَسٓ ٱلصَّٰٓفَّٰتِ صٓ ٱلزُّمَرِ

---

[١] شرح الحدود للفاكهي: ١٩٣، وانظر: التعريفات للجرجاني٢٥٠.

[٢] سورة النحل من الآية: ٦٩.

[٣] هذا تأويل الآية من سورة ٢٨ فاطر.

[٤] شرح الحدود للفاكهي: ١٩٣.

[٥] انظر: الكليات : ٦٧٥.

[٦] الإيضاح العضدي: ١٠٦ هامش (١) نقلاً عن حاشية الأصل في التحقيق.

[٧] انظر: التسهيل وشرحه٢/١٠٥.

[٨] سورة الأعراف من الآية :٥٤.

﴿ غَافِرِ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ ﴾[١]، **وقوله:** ﴿ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الِانْفِطَارِ الْمُطَفِّفِينَ الِانْشِقَاقِ ﴾[٢]، **وكقول الشاعر:**

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا[٣]

- وكقول الآخر:

ماضر تغلب وائل أهجوتها أم بت حيث تلاطم البحران(٤)

فلذلك قلت : المسند إليه، ولم أقل: الاسم المسند إليه)[٥]

- حد نائب الفاعل: هوكما شرحه الفاكهي: (أي: اسم ولو مؤولًا حذف فاعله للجهل به، أو لغرض لفظي أومعنوي، وأقيم هو أي النائب من مفعول به أو.....مقامه في: إسناد العامل إليه، ووجوب تأخره.....)[٦]

- حد المبتدأ: (الاسم المجرد عن عامل لفظي لفظًا أو حكمًا، مخبرًا عنه أو وصفًا رافعاً لما انفصل وأغنى)[٧] **وقال الفاكهي: (هو الاسم، ولو مؤولًا... والتجرد عنه إما لفظًا: ك(زيد قائم)، ﴿ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ ﴾[٨]، أو حكما: نحو، بحسبك درهم.... مما هو مجرور بحرف جر زائد أو في حكمه)**[٩]

---

(١) سورة الأعراف من الآية: ١٦.

(٢) سورة فصلت من الآية: ٥٣.

(٣) البيت بلا نسبة في :شرح المفصل: ١/٩٧،٨/١٤٢، والبحر: ٥/١١٨، التصريح بمضمن التوضيح: ١/٢٦٨، الهمع:١/٨١، والدرر اللوامع: ١/٥٤.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه: ٨٨٢، أمالي ابن الشجري:١/٢٢٦،وهو في شرح أبيات المغني: ٥/٥٢.

(٥) التسهيل وشرحه: ٢/١٠٥.

(٦) انظر: شرح كتاب الحدود: ١٩٤.

(٧) شرح الحدود: ١٩٦.

(٨) سورة البقرة من الآية :١٨٤.

(٩) شرح الحدود: ١٩٦.

وحده في التسهيل: (ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى)[1].

- وقال أبو حيان: (قوله: ما، يشمل الاسم والمقدر به، نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾ [آل عمران] ﴿ٱلنِّسَآءِ لِلۡمَآئِدَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾[2].... وشمل قوله: من مخبر عنه، وما أخبر عن لفظه نحو: زيد ثلاثي،... وعن مدلوله: نحو: زيد قائم، و(أن تصوموا خير لكم) أي: صومكم: ف(خير) خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى، وقال المصنف في الشرح: ومن الإخبار باعتبار المعنى والمخبر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قال تعالى: ﴿﴾[3]، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، انتهى كلامه، وظاهر كلام المصنف أن سواء خبر مقدم والجملة في موضع المبتدأ، وقد أجازوا العكس... وأجاز بعض النحويين أن يكون سواء مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر...)[4]

- وقال الرضي شارحا حد المبتدأ عند ابن الحاجب: (ولو قال: المبتدأ: الاسم المسند إليه، لدخل فيه الفاعل،.... فبقوله مسندا إليه خرجت الثلاثة)[5] الثلاثة)[5]

- **حد الخبر**: (لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ماتقدمه لفظا، نحو: زيد قائم، وتقديرًا نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر مايصح السكوت

---

[1] انظر: التذييل والتكميل: ٣/٢٥٠.

[2] السابق في ٦ نفسه.

[3] سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس من الآية:١٠.

[4] التذييل والتكميل: ٣/٢٥٠، ٢٥١-والتسهيل وشرحه: ١/٢٦٧.

(٥) انظر شرح الكافية:١/٢٢٥.

عليه)[١]، وقيل: (هو أي شيء يحصل به الفائدة مع اسم مبتدأ مخبر عنه به يكون غير الوصف المذكور في حد المبتدأ .....)[٢]

– ولقد فصل القول الفارسي موضحا فقال: (فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعم من الفعل، لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبرا عنه، فقد يجوز أن يكون خبرا في قولك: زيد منطلق، والله إلهنا، والفعل في باب الإخبار أخص من الاسم لأنه إنما يكون أبدا مسندا إلى غيره ولا يسند غيره له)[٣] وهذا يعلل لنا قول ابن مالك: إ ن الفعل يخبر عنه ولا يخبر به، أي: الفعل يسند دائما، ولايسند إليه، ويراد بمصطلح الإخبار الإسناد.

ومما سبق نلحظ أن الإسناد شيء أساس عند العلماء في تلك الحدود، وهم يريدون بالإسناد: الإخبار، جاء في التعريفات عند حديثه عن الابتداء: (ويسمى الأول: مبتدأ ومسندا إليه ومحدثا عنه، والثاني: خبرا وحديثا ومسندا)[٤].

وكلها مرادفات لمصطلح المبتدأ: (المسند إليه، المخبرعنه، المحدث عنه، المحكوم عليه) ومرادفات لمصطلح الخبر: (مسندا، حديثا، مخبرا به، محكوم به)

وجاء في الإيضاح للزجاجي: (وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه: نفعني وضربني، يعني ماجاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدىء.... وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف وأين.....)[٥]

---

[١] التعريفات: ١٣٠.

[٢] انظر: شرح كتاب الحدود للفاكهي: ١٩٨ بتصرف.

[٣] الإيضاح في علل النحو: ٥٣.

[٤] التعريفات: ٢٧.

[٥] انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٥١

وفيه: (مسألة: قال أبو العباس: الفرق بين ضربت زيدا، وزيد ضربته، أنك إذا قلت: ضربت زيدا، فإنما أردت أن تخبرعن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيد ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد)[1]

ونخلص مما تقدم إلى أن كلام ابن مالك كان صحيحًا في عبارته المذكورة، وهو في ذلك على طريق العلماء.

ولقد ذكرنا الحدود هنا لنوضح أن الاسم من علاماته الإسناد إليه، لذلك لاخلاف بين النحاة في ذلك والمبتدأو الفاعل ونائبه كلاهما يجب أن يكون اسمًا، أما الفعل فهو مكان الخلاف فهو مسندٌ أبدًا، وكذلك الخبر هو مسند دائمًا من ناحية المعنى.

والمسألة تدور حول الخلاف في الإسناد إلى الفعل والجملة، أي: مجيء الجملة مبتدأ أو فاعلًا أو نائباً عنه، لذا كان لزامًا الإشارة إلى تلك الحدود عند النحاة.

---

[1] انظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٦-١٣٧

٢- تعريف النحاة للمسند والمسند إليه:

يقول ابن مالك: (الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبرٍ عنه، أو طلب بمطلوب منه) [١].

وقال أبو حيان: (وليس بحاصر لأنواع الإسناد؛ لأنه يخرج منه الإنشاء: كالنداء والقسم وألفاظ العقود، وغير ذلك، فإن ذلك ليس تعليق خبر بمخبرٍ عنه ولا طلبٍ بمطلوب) [٢]

وقال الكفوي: (والإسناد يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك، بل هو مخصوص بما صح أن يقابل التصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد ولا عكس، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى)[٣].

وجاء في الأشباه والنظائر عن أبي البقاء في اللباب: (الإسناد أعم من الإخبار إذ يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخبار)[٤].

وقال: (وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك) [٥].

وهذا قريب من قول الكفوي: (الإسناد : هو ضم كلمة حقيقة أوحكمًا أو أكثر إلى آخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة.)[٦]

وقال سيبويه: (هذا عبدالله معروفاً) فـ(هذا) اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده

---

[١] شرح التسهيل: ١/٩.

[٢] التذييل والتكميل: ١/٣٢.

[٣] انظر: الكليات : ١٠٠، والأشباه والنظائر: ٢/١١ .

[٤] انظر: الأشباه والنظائر: ٢/١١.

[٥] التذييل والتكميل: ١/٣٢.

[٦] انظر: الكليات ١٠٠.

وهو عبدالله، ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يبنى عليه أو على ما قبله) [1].

فهنا أشار سيبويه إلى الإسناد واشترط ابن مالك ليكون الكلام كلاماً كونه مفيداً، وبذلك خرّج كلام سيبويه، بينما خرّجه أبو حيان على أن الكلام يكون كلاماً بالإسناد، فلم يشترط الإفادة، وقال: (والإسناد أعم من أن يكون مفيداً أو غير مفيد، وإنما ذكر ذلك سيبويه – رحمه الله – احترازاً من المفرد، فإنه لا يسمى كلاماً لأنه لا بناء شيء فيه على شيء ولا إسناد) [2].

وقال أبو حيان: (فليس الإسناد محصوراً فيما ذكره، وإنما حَدَّ الإسناد بما حَدَّه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يختص بالاسم بل يوجد في الفعل، نحو: (ضرب: فعل ماضٍ) وفي الحروف نحو: (في: حرفُ جَرٍّ)، وفي الجملة، نحو: (زيدٌ قائمٌ: مبتدأٌ وخبرٌ)) [3].

وقال أبو حيان: (واختار المصنف في اصطلاح المسند والمسند إليه ما هو جارٍ على أكثر ألسنة النحاة، من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به، وهذا أحد الاصطلاحات الأربعة:

وثانيهما: أن كلاً منهما مسند ومسند إليه، لأن كلاً قد أسند إلى الآخر والآخر أسند إليه.

وثالثهما: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه هو الثاني، فقام من قولك: قام زيدٌ، وزيدٌ من قولك: زيد قائم هو المسند، وزيد وقائم هما مسند إليهما.

---

(1) **الكتاب: ٢/٧٨.**

وسيبويه استخدم مرادفات للإسناد منها: البناء، التفريع، الشغل، وكلها لمعنى واحد قال: (الفاعل شغل به الفعل) و(فرع له) و(بنى له) و(أسند له)، انظر: الأشباه والنظائر: ٢/٨١.

(2) **التذييل والتكميل: ١/٣٤.**

(3) **التذييل والتكميل: ١/٤٤ .**

والرابع: عكس هذا (أي الثالث) فزيدٌ وقائم في التركيبين هما مسندان، وقام في جملة الفعل، وزيد في جملة المبتدأ، مسند إليهما.

وإنما ذكرت هذه الاصطلاحات؛ لأن المصنف ذكر أحد المصطلحات، فيتوهم أنه مصطلح النحويين أجمعين، ولئلا يقف أحد في كلام بعض النحويين على استعماله بعض هذه المصطلحات فيتوهم أنه أخطأ في ذلك. ولكل واحد من هذه الاصطلاحات وجه؛ لأن الإسناد هو الإلصاق والإضافة.

تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، إذا ألصقته به وأضفته إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منهما، لأن كل واحدٍ قد أسند إلى صاحبه، فقد صار بينهما تساند، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح) [(١)].

وقال ابن هشام في شرح الشذور في حديثه عن علامات الاسم:

(...الإسناد إليه، وهو أن يسند إليه وتتم به الفائدة، سواء أكان المسند فعلاً أو اسماً أو جملة، والفعل كـ(قام زيد) فقام: فعل مسند، و(زيد) اسم مسند إليه، والاسم، نحو: (زيد أخوك) فالاسم مسند وزيد مسند إليه، والجملة نحو: أنا قمت، فقام: فعل مسند إلى التاء، و(قام والتاء) جملة مسندة إلى (أنا) [(٢)].

وقال ابن هشام في انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية: (تنبيه: مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف) [(٣)].

وقال ابن مالك في شرح التسهيل:

(الإسناد: عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه... فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك: زيدٌ فاضل. وإن كان

---

(١) التذييل والتكميل: ٤٨/١ ، وانظر: الأشباه والنظائر: ١٠/٢.
(٢) شرح الشذور: ٢٤ .
(٣) انظر: المغني ١٥/٥.

باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: (زيد معرب)، ولفعل نحو: (قام: مبني على الفتح)، ولحرف، نحو: (في: حرف جر)، ولجملة نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام)[١].

ولما كان الإسناد باعتبار المعنى لا تقبله بعض الأسماء كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية، فقد قال ابن مالك في حد الاسم: كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

وعندما لاحظ ذلك جعل الإسناد إلى الجملة من الإسناد اللفظي؛ لأن الإسناد إلى معنى الجملة لا يجوز عند جمهور البصريين[٢].

فالخلاف في أساسه يعتمد على الإسناد، فقد قسم ابن مالك الإسناد إلى قسمين:

الأول: لفظي، وجعل منه الإسناد إلى الأفعال، والجمل، والحروف، وبعض الأسماء الملازمة للنداء، والظرفية، وأسماءالأفعال.

الثاني: معنوي، وخصه بالأسماء، وهو أيضا قسمان:

- **وضعي**
- **حقيقي**

- إذا من هنا نرى أن من أجاز الإسناد إلى الأفعال والجمل حمل ذلك على الإسناد اللفظي، ومن منعه لم يقر بأقسام الإسناد السابقة.

٣-خلاف النحاة في(المبتدأ والفاعل) يكونان اسمًا فقط، أم قد يكونان فعلا أو جملة؟ وهل الاسم المؤول، اسم أم أنه محمول على الاسم؟!

انقسم النحاة إلى فريقين:

---

[١] انظر: التسهيل مع شرحه ٩/١.

[٢] انظر: البحر المحيط ٦٤/١، الدر المصون ١١٩/١.

– الأول: يرى أن (المبتدأ أو الفاعل) هو الاسم الحقيقي (الاسم الصريح) فقط، وأن الاسم المؤول هو اسم محمول على الصريح، وليس اسما حقيقة.

– الثاني: يرى أن (المبتدأ أو الفاعل)، قد يكونان اسمًا صحيحاً، وقد يكونان مؤولًا، والمؤول اسم أيضًا، وعليه ابن هشام.

قال الكفوي: (والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا البتة، وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ الْفَتْحِ الْحُجُرَاتِ قٓ﴾[1]، وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[2]، كل ذلك التحقيق: اسم، أي صبركم، وإنذاركم)[3] وبالرجوع إلى الحدود السابقة نرى أن عدم الاتفاق على الحد الجامع المانع للمصطلح الواحد من قبل العلماء قد يكون سببًا في الخلاف، فمن أجاز أن يكون المبتدأ والفاعل اسمًا صريحًا فقط، ذهبوا إلى النظر إلى الإسناد عمومًا، دون النظر إلى الإسناد بقسميه المعنوي واللفظي، وأما من ذهب إلى جواز كون المبتدأ والفاعل اسمًا صريحًا أو مؤولًا وحملوه على المعنى، ورأوا أن ما أول بالاسم هو اسم، ذهبوا إلى أن الإسناد في الاسم الصريح معنوي، وفي الاسم المؤول لفظي .

٢- آراء العلماء في ذلك :

١-مذهب ابن مالك:

مذهب ابن مالك في مسألة (الإخبار عن الجملة) أنه يجوز بتأويل أن يكون محلها الاسم، يقول: «ولما كان في غير الأسماء لعلة ما يقبل الإضافة

---

(١) سورة النساء من الآية :٢٥.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٦،وسورة يس من :الآية ١٠.

(٣) الكليات: ٨٠٧.

إليه والإخبار عنه بتأويلٍ نحو قوله تعالى: ﴿الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ﴾[1]، ﴿آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَةِ الأَنْعَامِ﴾[2]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾[3] لم يكن بد من أن يقال: «بلا تأويل» ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم، بل مؤول به»[4].

ويقول في حذف الحرف المصدري: «وإذا كان حرفًا مصدريًا لم يجز حذفه أيضاً، إلا إذا كان (أنْ)، فإنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأوثرت بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن بخلاف أخواتها، وهي في حذفها على ضربين: أحدهما، أن تحذف ويبقى عملها، والثاني، أن تحذف ولا يبقى لها عمل. وأما الثاني وهو الذي لا يبقى معه عملها، فمنه قوله تعالى: ﴿قَسَمًا الذَّارِيَاتِ الطُّورِ البَحْرِ﴾[5]، (فيريكم) صلة (لأنْ) حذفت وبقي (يريكم) مرفوعاً، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله»[6].

وقال في التسهيل: (قد تقدم مايدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسماً نحو: زيد كاتب، وزيد معرب، ويكون غير اسم نحو: ﴿آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ ...﴾[7] فخير خبر عن «أن تصوموا» باعتبار المعنى، فإن قلت: أن

---

(1) سورة الأعراف من الآية :١٩٣.
(2) سورة البقرة من الآية: ١٨٤.
(3) سورة الكهف من الآية :٤٧.
(4) شرح التسهيل :١/١٢.
(5) سورة الروم من الآية: ٢٤.
(6) شرح التسهيل: ١/٢٣٣-٢٣٤.
(7) سورة البقرة من الآية: ١٨٤.

وتصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخباراً باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمخبر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ قال تعالى: ﴿ ﴾[١]، أي: سواء عليكم الإنذار وعدمه، ولذا لم أصدر حد المبتدأ بالاسم، لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صدرته بما عدم عاملاً لفظياً ليتناول الاسم وغيره)[٢]، وقال: (وكان المبتدأ ينقسم إلى مخبر عنه، وغير مخبر عنه، ذكرت مخبراً عنه والوصف المقيد، منعاً لدخول ما لا يقصد دخوله، وجمعاً لنوعي المبتدأ).[٣]

ولم يجزم أبو حيان بمذهب ابن مالك مع شرحه لكتابه (التسهيل)، إذ يقول «وظاهر كلام المصنف – رحمه الله – أن الإخبار إذا كان بتأويل يجوز في غير الاسم، وقد مثَّل هو بما هو في تأويل الاسم مما هو مقرون بحرف مصدري، نحو، ﴿ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءَ الْمَائِدَةَ الْأَنْعَامَ ﴾[٤] ومما هو جملة نحو ﴿ الشُّورَىٰ الزُّخْرُفَ الدُّخَانَ ﴾[٥]»[٦].

---

[١] سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس من الآية :١٠.
[٢] انظر: شرح التسهيل ٢٦٧/١.
[٣] انظر: شرح التسهيل ٢٦٨/١.
[٤] سورة البقرة من الآية :١٨٤.
(٥) سورة الأعراف من الآية:١٩٣.
[٦] التذييل والتكميل :٥٥/١.

٢-أما مذهب ابن هشام في المسألة:

فسنناقشه من خلال محورين:

* **رأيه في المسألة.**
* **الوهم الذي نسبه لابن مالك.**

*** رأيه في المسألة:**

يبدو ابن هشام غير واثق من رأيه في المسألة، فهو يعطي حكمًا ويستثني آخر، ويعود ليعطي الحكم مرة أخرى، فقد وجدناه في حديثه عن الجمل التفسيرية التي لا محل لها يذكر أحد شواهد المسألة، قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ۝٤﴾[1] يقول: إن التحقيق في (ليسجننه) هو أنها جواب قسم مقدّر، وأن المفسِّر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم[٢].

ويذكر وجهاً آخر ويقول: ويجوز أن يكون (ليسجننه) جواباً لـ (بدا)؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم[٣].

يعني أنه لا يرى أن الجملة هنا وقعت فاعلاً، ثم يأخذ في سرد المذاهب في المسألة، ومنها رأي الفراء المنسوب إليه في تجويز المسألة بشرط أن يكون المسند إليه قلبياً وباقترانها بأداة معلقة[٤]، ويقول: فيه نظر لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة، أشبه من أن تكون مجوّزة، وكيف يعلّق الفعل عما هو

---

[١] سورة يوسف الآية: ٣٥.

[٢] انظر: المغني ٥/١١٣-١١٤.

[٣] انظر: المغني ٥/١١٥.

[٤] انظر: المغني ٥/١١٦-١١٧.

كالجزء؟ [١]

ويعود ابن هشام ليقول عن ذلك: «وبعد، فعندي أن المسألة (وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عن الفاعل) صحيحة، ولكن مع الاستفهام... دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة»[٢].

وينتبه ابن هشام أن رأيه هنا يعني أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة، يعني أن المسألة خرجت عنده من (الإخبار عن الجملة إن كانت فاعلة).

ويقول: (إن قلت: ليس هذا مما يقدح فيه الإضافة إلى الجمل، قلت: قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات)[٣].

يقصد التأويل بالاسم، فخرجنا عن المسألة.

وابن هشام يقول: (...وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائبًا عنه، جوابه: أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، وفي المثل: زعموا مطية الكذب، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: (قولي لا إله إلا الله) كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد)[٤]

ثم يعود في حديثه عن الجملة الواقعة مفعولاً به ليعلن: أن الصواب خلاف من رأى وقوع الجملة فاعلاً[٥].

---

[١] سبق تفصيل مذهب الفراء .

[٢] المغني: ١١٨/٥.

[٣] المغني: ١١٩/٥.

[٤] انظر: المغني: ٢٤٥/٥، وأيضاشرح الشذور: ١٨٦، حاشية الأمير: ٥٧/٢، ٥٨، وانظر: شرح الكافية: ٢٢١/١-٢١٦ فهو يؤيد ابن هشام في رأيه هنا.

[٥] انظر: المغني ١٦٨/٥.

ولا نفتأ نجد ابن هشام يدرج تحت الجمل التي لها محل من الإعراب تنبيهاً بأن (الجملة المسند إليها) قد أهملها النحاة[1]، وهي في تأويل المفرد فلا حاجة لإفرادها في التبويب، ويعيد المسألة من جديد، وكأن في نفسه شيئاً منها، ويختمها بأن الأكثرين منعوها وأولوا كل ما جاء فيها دون أن ينوّه برأيه.

خلاصة الأمر: أن ابن هشام لا يرى الإخبار عن الجملة وما حاول توجيهه من آراء النحاة في الاسم يعيده لرأيه الأولي من التأويل بالمفرد[2].

---

[1] انظر: المغني ٥/٢٣٩.

[2] انظر: شرح الشذور ٢٤.

*** ما نسبه ابن هشام من توهم لابن مالك:**

رأى ابن هشام أن قول ابن مالك: (إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي) لا تحقيق فيه.

وعقب على من اعترض عليه بأن قال: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟

بقوله: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: «إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه»، وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان[١].

فابن هشام يرى التحقيق في أن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم؛ لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً، كانت في الأصل اسماً أو فعلاً، أو حرفاً[٢].

وتابع السيوطي في الهمع ابن هشام في رأيه زاعماً أن ابن مالك (غلط) في قوله ذلك في شرح التسهيل[٣].

وتحقيق القول عندنا:

نقول: إن تقسيم ابن مالك للإسناد جامع ودقيق، فقد شمل نوعين: اللفظي والمعنوي، ونراه أفضل من تفريع أبي حيان في الارتشاف والسيوطي في الهمع؛ إذ ذهب أبو حيان إلى أنه: لفظي، نحو (زيد ثلاثي)، وباعتبار المدلول نحو: (زيد قائم)، وباعتبار المعنى، نحو: (سواء علي أفهمت أم قعدت) [٤].

وقسم السيوطي في الهمع الإسناد بعد أن وافق ابن هشام في أن الإسناد

---

[١] انظر: المغني ٦/٥٩٧-٥٩٨.
[٢] انظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٩١.
[٣] انظر: الهمع ١/٢٦.
[٤] انظر: الارتشاف ٣/١٠٧٩.

اللفظي والمعنوي واحد، إلى «ما سُمّي به، أو أريد لفظه» وعاد ليستدرك خروج «تسمع المعيدي خير من أن تراه» من هذا التقسيم وقال بتأويله هذا القسم[١].

أما تقسيم ابن مالك فهو جامع لهذه الأنواع تحت قسم الإسناد اللفظي لأنه عام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اعتبار ابن مالك الإسناد المعنوي هو الخاصية للاسم لا نراه غير محقق، إذ حق أن الإسناد اللفظي يتم فيه التأويل بالاسم، لكنه غير اسم؛ وبهذا نراه دقيقاً ولا مدخل عليه[٢].

تبقى مسألة توهم ابن مالك في غلط النحويين عندما قالوا: «إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه».

نقول: بداية لم نقف على قول ابن مالك صراحة في كتبه، ولم نجد إشارة للمسألة عند شراح كتب ابن مالك سواء الألفية أو شراح التسهيل كأبي حيان والدماميني والسلسيلي[٣]، فقط نجد إشارة الدسوقي والشمني[٤] لذلك في حواشيهم تبعاً لابن هشام.

ثم ابن مالك إن فرضنا أنه قال ذلك، فهو يقصد أن الفعل يخبر عنه في الإسناد اللفظي المؤول بالاسم، لكن في ظاهر اللفظ تم الإخبار عن الفعل، وبذلك يصدق عليه أنه (أخبر عنه) [٥].

---

[١] انظر: الهمع ١/٢٦-٢٧.

[٢] انظر: شرح التسهيل ١/٢٣٤-٢٣٥.

[٣] لم نقف على ذلك في مؤلفاتهم التي بين أيدينا.

وكذلك المحدثون ،حتى من درس مسائل تتبع ابن هشام لابن مالك ولأبي حيان مثل:

- منهج ابن هشام من خلال كتابه (المغني). عمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٣٩٥هـ.
- ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، د. علي فودة نبيل، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ.

[٤] انظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٩١، حاشية الشمني ٢/٢٧٢.

[٥] انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٧.

وطبعاً (يخبر به) لوقوعه مسنداً فالفعل مسند أبداً[١].

فقول النحاة: (الفعل يخبر به ولا يخبر عنه) يختص بما عدا الإسناد اللفظي، فالغلط عندهم من حيث عموم الإسناد، ولاشك أن ابن مالك لا يرى (الإخبار عن الفعل) بمعنى وقوعه مسنداً إليه، فهو جعل صلاحية الكلمة للإخبار عنها من أميز علامات الاسم[٢].

وفوق ذلك لا يرى الإخبار عن الجملة كما ذكرنا سابقاً[*].

---

[١] انظر: التذييل والتكميل ١/٤٦-٤٨.

[٢] انظر: شرح التسهيل ١/١٢، التذييل والتكميل١/٤٥.

ولا يفوتنا أن (الإخبار عن الاسم) جُعِل عاملا في رفع المبتدأ؛ لأن كل مُخْبر عنه مقدم في الرتبة، وقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع؛ إلا أن العامل في الفاعل لفظي. انظر: نتائج الفكر ٤٠٦.

(*) راجع ص ١٩-٢٠ من البحث.

الخاتمــة

١-نستطيع القول بعد الدراسة والغوص في المسألة: إن الإخبار عن الجملة لا يقول به جمهور النحويين[١]، وابن هشام ومن تابعه فقط من خالف في ذلك دون ضرورة أو حجة للرأي[٢] بل شواهد قليلة انقسمت إلى قسمين: أحدهما ما يحتمل الحرف المصدري ولا مجال للاحتجاج به عند الرأي المخالف، والآخر ما قامت فيه الجملة مقام المفرد، مما عده النحويون توهماً في الإسناد إلى الجملة من باب الحمل على المعنى، وهو قليل مما ورد في المسألة[٣].

٢-وكما قال الفارسي[٤] فإن الجمل أحاديث، وإنما يقام مقام الفاعلين محدث عنهم لا أحاديث، والجملة من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر، في أن كل واحد من الاسمين محدث عنه، فكما لا يكون المبتدأ المحدث عنها إلا مفرداً، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشد امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل وما يلزم من إضماره فيه، وليس ذلك في المبتدأ.

٣-تميز ابن مالك بوضع حدود لمصطلحات مهمة، إذ عرّف الإسناد، والاسم[*]، والفعل، والفاعل بحدود مميزّة تساعد على فهم مسائل الخلاف..

---

[١] انظر: الكتاب ٢/٨٨-٨٩.
وراجع دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه. عبدالكريم الزبيدي ١٥-٢٧، دار البيان ١٤٠٣.
وانظر: التعليقة: ١/٦، التبيان: ١/٥، ٢/٥٦، شرح ابن يعيش :١/٢٤، ١/٨٣،شرح الجمل لابن عصفور: ١/٩٣، شرح الرضي للكافية: ١/٤٩-٢٢٥، التذييل والتكميل: ١/٥٤، الدر المصون :٦/٤٩٤، ١/١٠٥.

[٢] انظر: الخصائص ٢/٤٣٤-٤٣٥.

[٣] انظر: التعليقة ١/٦-٧.

[٤] انظر: شرح الأبيات المشكلة ٤٠٣، ٥٢١.

(*) لم يضع سيبويه حدّاً للاسم، بل قال: «فالاسم زيد وعمرو» الكتاب ١/٢.

٤-تميّز أبي حيّان في مسألة الإخبار عن الجملة، إذ أفرد المسألة بالدرس، هذا من جهة، ومن أخرى فقد فَصَل بين الإخبار عن الفعل، والإخبار عن الجملة، وبهذا الفصل وضّح المسألة؛ لأن من يقول بالإخبار عن الفعل وحده، يرى أن الفعل متى ما أُتِيَ به مجرداً لحدث، صَحَّ أن يُسنَد إليه ويضاف إليه ويكون بذلك اسماً حُكماً.

٥-وهذا الرأي لا أحد صححه؛ إذ لا دليل عليه ولا حجة مع ما فيه من مخالفة الأصول.

٦-ثم دخل أبو حيان إلى مسألة (الإخبار عن الجملة) إذ الفعل مسند أبداً.

٧-ما نُسِب إلى (الفراء)، يقودنا إلى قضية (نسبة المذاهب إلى العلماء) والمنهجية الصحيحة فيها؛ إذ لا تُؤخذ المذاهب بناء على فكرة مجردة بل لابد من التمعن في الفكرة ورؤيتها كاملة، فكلام (الفراء) عن (أفعال القلوب المعلقة) لو أخِذ على ظاهره، لكان صحيحاً ما نسب إلى الفراء، لكن لابد من دراسة عميقة للمسألة وفهم مواطن ورودها والفكرة التي يستند إليها العالم كلما تحدث عنها، ثم إن الحديث عن التعليق، كان سببه أن الاستفهام أولى بالفعل لكونه متغيراً فكان موضعاً للتأويل إن كان اسماً، ومن هنا برز الحديث عنه في المسألة، وأيدّه ابن هشام من تلك الناحية.

وأجاب عن ذلك السهيلي قائلا: «إن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج إلى تنبيه بحدٍ ولا رسم» نتائج الفكر :٦٤.

ونوّه السهيلي إلى أن ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب، نحو: (الاسم) و(الفاعل) و(المفعول)؛ فهذا لا إشكال فيه على ناظر في صناعة النحو.

انظر: نتائج الفكر ٦٤.

بينما دخل الإشكال في هذه المسألة كما طرحنا؛ لذا تميّز ابن مالك في حدّه للاسم الذي وضع حدّاً للطرح في المسألة.

٨-المسألة هي (الإخبار عن الجملة) بمعنى أن تكون (الجملة مسنداً إليها) ويشمل ذلك أن تقع (مبتدأ أو فاعلاً)، وعليه جرت تأويلات النحاة، لذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، من الممكن أن تكون جملة (أأنذرتهم) مبتدأ، أو فاعلاً للمصدر (سواء) الذي هو بمعنى (مستو)؛ ولا فرق في المسألة إذ القضية في (الإسناد إليها)، وكثر الحديث عن وقوع الجملة فاعلاً دون مبتدأ؛ لأن الصعوبة بالغة في أن تكون فاعلاً، لذلك قال ابن جني :«وقد جاء ذلك في الفاعل على عزته»[١].

٩-أورد العلماء المسألة وإن لم يكن فيها حرف مصدري في باب (التوهم) حملاً على المعنى.

---

[١] **الخصائص: ٢/٤٣٣.**

المراجع والمصادر

١-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، دار عالم الكتب.

٢-ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، د. علي فودة نبيل، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ.

٣-ارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٤-الأشباه والنظائر في النحو،لعبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي،راجعه وقدم له،د.فايز ترحيني-دار الكتاب العربي-بيروت-ط١-١٤٠٤-١٩٨٤م.

٥-الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق : د. عبدالحسين الفضلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة ٣، بيروت ١٤٠٨/١٩٨٨.

٦-إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ١٤٠٩هـ.

٧-إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٨-الأمالي لابن الشجري، حيدر آباد،الهند-١٣٤٩.

٩- الأمالي لأبي علي القالي ، بيروت -١٩٨٧م،١٤٠٧.

١٠- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتاب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م.

١١- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام،تحقيق:د.عبد المجيد قطامش-دمشق-١٩٨٠م، ١٤٠٠هـ.

١٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب تحقيق: د. موسى

العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى.

١٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٩٨٨م.

١٤- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٦- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق:د. حسن هنداوي، د ار القلم، دمشق، ١٩٩٨م.

١٨- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، على ألفية ابن مالك، للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبدالله يوسف بن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله .

١٩- التعريفات لعلي بن محمد أبي الحسن الجرجاني، تحقيق:د.عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب -ط١- بيروت-١٤١٦-١٩٩٦م.

٢٠- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوري، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢١- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٢- حاشية الأمير على مغني اللبيب-القاهرة-بدون تاريخ.

٢٣- حاشية الدسوقي، للشيخ مصطفى الدسوقي، الناشر: عبدالحميد حنفي.

٢٤- حاشية الشمني على مغني اللبيب لابن هشام، المطبعة البهية بمصر.

٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

٢٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٧- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه، عبدالكريم الزبيدي، دار البيان، ١٤٠٣هـ.

٢٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

٢٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩١م.

٣٠- دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر.

٣١- ديوان طرفة بن العبد،بعناية:مكس سلفون،شالون،١٩٠٠م.

٣٢- ديوان الفرزدق،-تحقيق،الصاوي-١٣٥٤.

٣٣- ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى، تحقيق: يسري عبدالغني، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.

٣٤- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن حني، دراسة

وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣.

٣٥- سمط اللآلي لأبي عبيد البكري،تحقيق:عبد العزيز الميمني،القاهرة-١٩٣٦م.

٣٦- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور بدوي المختون، ١٤١٠هـ، مصر.

٣٧- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٣٨- شرح الحدود النحوية، تأليف جمال الدين بن عبدالله الفاكهي، دراسة وتحقيق: صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١/١٩٩٠م.

٣٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: ج. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٤٠- شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٤١- شرح شواهد المغني للسيوطي،القاهرة-بدون تاريخ.

٤٢- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.

٤٣- شرح المفصل تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

٤٤- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ.

٤٥- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق:

وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٧- الكليات للكفوي، تح، عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٨- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليحات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق.

٤٩- لسان العرب، تأليف محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٠- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد الميداني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ.

٥١- المخصص، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٢- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة الحاني، بغداد.

٥٣- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٥٤- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٥٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري،

تحقيق وشرح الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق: عيّاد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٥٧- منهج ابن هشام من خلال كتابه (المغني)، عمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٣٩٥هـ.

٥٨- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق: د. محمد البنّا، دار الاعتصام.

٥٩- نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق، تأليف زكريا شحاتة محمد الفقي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٦٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه :السيد محمد بدر الدين الخاني، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ، على نفقة محمد أمين الخانجي وشركاه بمصر والآستانه .

تم بحمد الله